الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ١٤
الجمعة، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مرنييه ..... (بلجيكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البنود من ٦٣ إلى ٨٠ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية لمواضيع البنود؛ وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع البنود والنظر فيها

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا أن أذكر الوفود بأنها إذا رغبت في تمديد الوقت لتقديم مشاريع قرارات ينبغي لها أن تبلغني بذلك خلال هذه الجلسة

(تكلم بالانكليزية)

أكرر كلامي: إذا كانت لدى الوفود أية مشاريع قرارات لا ترى أنها يمكن أن تكون جاهزة لتقديمها اليوم، أطلب إليها التفضل بإبلاغنا بالمشاريع التي ترغب في طلب تمديد الوقت لها.

ووفقا لبرنامج العمل والجدول الزمني المتفق عليه، ستنتقل اللجنة هذا العصر إلى المرحلة الثانية من أعمالها.

السيد شتيرك (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في اللجنة، وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في المناقشة المواضيعية، أود أن أتقدم بالتهنئة لكم، يا سيدي، على انتخابكم للرئاسة، وأن أعرب عن ثقتي أنه ستحرز أعمال اللجنة تحت قيادتكم القديرة المزيد من التقدم الهام.

إن ممثل النمسا، في بيانه الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، قد حدد على نحو واضح جدا المجالات الرئيسية التي سيتعين على اللجنة الأولى أن تركز فيها جهودها. ويشارك وفدي في تأييد ذلك البيان. ومن ثم سأحصر بياني في بعض المسائل التي تهم بلدي. ولكن قبل ذلك اسمحوا لي بأن أعرف الأعضاء على نحو موجز بالأسس المنطقية لنهج حكومة بلغاريا في مجالي الأمن ونزع السلاح.

إن بلغاريا تؤيد ما تسميه رؤية متعددة الأبعاد للأمن، نهج يسعى إلى مراعاة جميع العوامل الهامة المرتبطة بالأمن على مستويات مختلفة - عالمية وقارية وإقليمية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ووطنية. وحجر الزاوية في سياسة بلغاريا الأمنية هو السعي لتحقيق اندماج سريع في البنى الأمنية الأوروبية - الأطلسية. وترجمة هذا التوجه الأوروبي - الأطلسي على المستوى الإقليمي تتمثل في الدور النشط الذي يضطلع به بلدي في تعزيز وتنمية التعاون في مجالي الأمن والدفاع بين الدول في جنوب شرق أوروبا، وهي عملية اكتسبت زخما ومحتوى في اجتماع صوفيا لوزراء الدفاع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وأحرز المزيد من التقدم فيها في أيلول/سبتمبر الماضي في سكوبي.

إننا نطمح إلى أن نكون عاملا رئيسيا في ظهور وتعزيز ما ندعوه حزاما أمنيا حول المنطقة المضطربة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومن شأن هذا الحزام أن يشمل الدول الديمقراطية المستقرة في ذلك الجزء من أوروبا، وهي الدول التي بوسعها إشاعة الاستقرار ونشر ثقافة الديمقراطية والسلام في جميع أرجاء المنطقة.

وفي هذا السياق نظل نعتبر مسائل تحديد التسلح ونزع السلاح عناصر أساسية في سياسة بلغاريا الأمنية.

إن القلق البالغ يظل ينتاب بلغاريا إزاء الحالة في كوسوفو. ونحن ملتزمون بمواصلة المشاركة النشطة في جهود المجتمع الدولي لإيجاد حل عادل ودائم للصراع، استنادا إلى احترام حقوق وحريات جميع سكان كوسوفو واحترام الحدود القائمة والسلامة الإقليمية للدول في المنطقة. وتشاطر بلغاريا بالطبع، وهي تقع بالقرب من كوسوفو، المجتمع الدولي قلقه إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة في مناطق الصراعات الداخلية. ومن ثم تؤيد الحكومة البلغارية النهج المتكامل والشامل المتخذ في الأمم المتحدة. ونتوقع أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في تعزيز تحديد الأسلحة الصغيرة وخفضها بطريقة متوازنة وغير تمييزية.

وفي هذا الصدد، تشيد بلغاريا بالمساهمة القيمة التي قدمها حتى الآن فريق الخبراء الحكوميين تحت رئاسة السفير دونواكي ممثل اليابان. ونتوقع المزيد من التدابير والأنشطة التي سيرد تحديدها في تقرير الأمين العام المزمع تقديمه خلال الدورة الرابعة والخمسين.

ويؤيد بلدي عقد مؤتمر دولي معني بتجارة السلاح غير المشروعة من جميع جوانبها، ويتوقع اتخاذ مقرر في هذا الشأن في الدورة الحالية. ونتفق مع الرأي القائل بضرورة تعيين الوقت المحدد للمؤتمر حالما تكتمل العملية التحضيرية. وينبغي السعي لتحقيق أوسع نطاق فهم ممكن لأهداف المؤتمر ونطاقه وجدول أعماله فيما بين جميع البلدان المهتمة بوصف ذلك متطلبا أوليا أساسيا لنجاحه.

إن بلغاريا تشعر بقلق عميق بسبب استمرار الأثر السلبي لعدم كفاية تحديد الاتجار بالأسلحة في بعض البلدان والمناطق في جنوب شرق أوروبا على جهود بناء الأمن والاستقرار في منطقتنا. وبغية التصدي لهذا التحدي وغيره من التحديات الماثلة أمام الأمن الإقليمي، أطلقت الحكومة البلغارية عددا من المبادرات، بما فيها مبادرات مشتركة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وفي هذا الصدد، نتفق مع الرأي الذي أعرب عنه في اجتماع أوسلو المعقود مؤخرا بشأن الأسلحة الصغيرة، وهو أن الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية قد تمثل أحد السبل أمام الحكومات لمعالجة هذه المسألة بنجاح.

وفي السنوات الأخيرة أعلنت بلغاريا مرارا عن التزامها بالمبادئ التوجيهية والقواعد المعترف بها دوليا والمتعلقة بالتجارة بالأسلحة وتكنولوجيات إنتاجها. ودعمت هذه الإعلانات بإنشاء نظام صارم للرقابة ومنح التراخيص بغية منع العمليات غير المشروعة لنقل الأسلحة. وفي الوقت الحالي، تطبق بلغاريا إحدى أشد السياسات صرامة فيما يتعلق بالرقابة على الأسلحة والتجارة بالسلع ذات الاستخدام المزدوج.

وثمة مسألة أخرى ذات صلة أولتها بلغاريا اهتماما خاصا في السنوات الأخيرة هي مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد وقع بلدي على اتفاقية أوتاوا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ اقتناعا منه بضرورة حل المشكلة الإنسانية الخطيرة التي تسببها هذه الأسلحة الفتاكة. كذلك أسهمنا في دخول الاتفاقية حيز النفاذ مبكرا حيث كنا من بين الـ ٤٠ بلدا الأولى التي صادقت على هذا الصك الهام، والبلد الأول الذي فعل ذلك في جنوب شرق أوروبا. ونحن نتطلع قدما الآن للاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية، ونرحب باقتراح موزامبيق بأن تستضيف الاجتماع.

إن بلغاريا، نظرا لالتزامها القوي بالوفاء الذي يجيء في حينه والصارم بالتزاماتها القائمة بموجب اتفاقية أوتاوا، سترحب كثيرا بالحصول على الدعم الملائم، بما في ذلك الدعم المالي، فيما يتعلق بصفة خاصة بإزالة

الألغام وتدمير المخزونات الموجودة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ومن ناحية أخرى، فإن بلغاريا تفهم وتحترم الشواغل المشروعة لبعض البلدان التي تجد صعوبة الآن في الانضمام إلى عملية أوتاوا. وفي هذا الصدد، نرى أنه لا يزال هناك مجال لأن يسهم مؤتمر نزع السلاح في تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في القضاء الكامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أتطرق إلى موضوع هام آخر يكتسي أهمية بالنسبة لنا. فوفد بلغاريا يظل على التزامه باحترام المناطق الخالية من الأسلحة النووية المعترف بها دوليا، والمنشأة على أساس ترتيبات وافقت الدول المعنية عليها بحرية. وهذه المناطق تظل تمثل، في رأينا، عنصرا هاما في الأمن وبناء الثقة الدوليين وأداة هامة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وإنشاء المزيد من هذه المناطق سيسهم دون شك في تعزيز نزع السلاح النووي، شريطة المراعاة الواجبة للشواغل الأمنية المشروعة للدول المعنية واحترام حقها في أن تختار بحرية ترتيباتها الأمنية. ومن ثم، نحن نرى أن أية مبادرة جديدة في هذا المجال ينبغي لها، كي تكون مثمرة، أن تُعد وتناقش بعناية مسبقا مع جميع الأطراف التي يرجح أن تكون مهتمة بالموضوع. وللأسف، لم يكن الأمر كذلك بالنسبة لآخر مبادرة اتخذت بشأن نزع السلاح الإقليمي فيما يتصل بأوروبا الوسطى والشرقية، حيث قدمت بدون مشاورات سابقة ملائمة مع جميع الأطراف المعنية. وبالتالي، نحن نبقي على تحفظاتنا الشديدة عن حصيلة تلك الفكرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أذكر الوفود بأن وقت البيانات العامة قد انقضى. ويفترض الآن أن نتناول مواضيع محددة ومشاريع قرارات محددة.

السيدة إشممبتوفا (قيرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أقوم بعرض آراء جمهورية قيرغيزستان في أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ.

إن المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، اضطلع في المرحلة الأولية بعد إنشائه بتاريخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٨ بالمهمة المتواضعة جدا المتمثلة في نشر المعلومات عن نزع السلاح فيما بين دول آسيا والمحيط الهادئ. ومع ذلك، فإن دوره تغير تغيرا كبيرا في فترة ما بعد الحرب الباردة، عندما انتقل العالم من التوسع النووي إلى الخفض النووي. وكانت ثمة حاجة ملحة إلى إجراء حوار مفتوح يمكنه أن يعزز الشفافية والثقة فيما بين بلدان المنطقة.

واستجابة لهذه الحاجة، قدم المركز إطارا قيّما جدا يعرف بـ "عملية كتماندو"، غرضها إجراء حوار مستمر بشأن مسائل أمنية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بغرض تعزيز الانفتاح والشفافية وبناء الثقة، والتوصل إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في منع اندلاع صراعات مسلحة وتهيئة ظروف مؤاتية لحل الصراعات.

إن مدى جدول أعمال "عملية كتماندو" واسع على نحو لافت للنظر. فهو يتضمن تدابير بناء الثقة، ومسائل نووية، والأسلحة التقليدية، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ومختلف النهج المتعلقة بالأمن، بما في ذلك النهج الجديدة.

وتكوين "عملية كتماندو" تكوين فريد. فهي تتضمن، إلى جانب الدبلوماسيين، العلماء والأطراف الفاعلة في ميدان دراسات نزع السلاح والدراسات الأمنية، ومخططي السياسات والمنظمات غير الحكومية من شتى بلدان المنطقة. ومنذ عام ١٩٨٩، عقد المركز عشرات المؤتمرات الدولية التي حضرها مئات الأشخاص. وحالفني الحظ أن أحضر بعضها، بما في ذلك اجتماع الذكرى السنوية العاشرة الذي عقد في كتماندو في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٨ وأصبح معلما بارزا في تاريخ المركز الإقليمي.

واجتماع الذكرى السنوية المعقود في نيبال دل دلالة حاسمة على أنه في مدى عشر سنوات، تحول المركز الإقليمي إلى آلية هامة جدا، وإلى ميسر نشط للحوار بشأن السلم ونزع السلاح الإقليميين. والجو غير الرسمي المحيط بـ "عملية كتماندو" أسهم في إجراء مناقشات حرة ومنفتحة، وأسهم في نهاية المطاف في إيجاد جو متبادل من الثقة والتعاون في مجالات حساسة للأمن ونزع السلاح.

ويتعاون المركز في عمله تعاونا وثيقا مع المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومجلس التعاون الأمني في منطقة آسيا - المحيط الهادئ. وهو يقوم أيضا باستكشاف السبل لتعزيز تعاونه مع منظمات دون إقليمية

أخرى، من قبيل منظمة الحوار من أجل التعاون في شمال شرقي آسيا، ومنظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية، من أجل الترويج لإجراء حوار دون إقليمي بشأن السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وهو يشارك مؤخرا على نحو نشط في الجهود التي تبذلها دول وسط آسيا من أجل وضع أساس قانوني لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، بناء على طلب تقدمت به في قرار الجمعية العامة ٣٨/٥٢ قاف، الذي اتخذ العام الماضي. وتعزيزا لهذه الجهود، نظم المركز سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية في نيويورك واجتماعين للخبراء في جنيف. وقام أيضا بتوفير دعم تنظيمي وموضوعي للاجتماع الاستشاري لخبراء بلدان وسط آسيا والدول الحائزة على الأسلحة النووية الذي استضافته جمهورية قيرغيزستان، بتاريخ ٩ و ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ في بيشكيك. وأود أن أؤكد مجددا أننا ممتنون على نحو صادق لوكيل الأمين العام، السيد جايانثا دانابالا، ومدير المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، السيد ثوتومو إيشيغوري، على ما قدماه من مساعدة ودعم قيمين للمساعي التي تبذلها دول وسط آسيا من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة.

ومع ذلك، فإن "عملية كتماندو" لا يسعها أن تواصل الاضطلاع بدورها الهام من دون وجود موارد مالية كافية. فهي موجودة حتى الآن بفعل التبرعات السخية التي تأتيها من بعض الحكومات، دون أي نتلقى أي دعم من ميزانية الأمم المتحدة. ونحن نرى أن هذه المسألة الهامة جدا يتعين معالجتها وحلها. فينبغي لنا أن نبقي "عملية كتماندو" مستمرة. ونحن بحاجة إلى المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا الوسطى والمحيط الهادئ.

وفي الختام، أود أن أعرب عن استعدادنا لمواصلة تعاوننا المثمر مع المركز.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أذكر الوفود الراغبين في تأجيل تقديم مشاريع قرارات، بأن المطلوب منهم إبلاغ الأمانة العامة بذلك الآن. وإذا لم نتلق بحلول نهاية الاجتماع أية معلومات عن هذا الموضوع، فإننا سنعتبر أن جميع مشاريع القرارات قد تم التقدم بها على نحو صحيح في موعد أقصاه الساعة ١٨/٠٠ من اليوم.

أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل الذي يرغب في الإدلاء بإعلان خاص.

السيد سابل (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أقدر لكم، سيدي الرئيس، منحي الفرصة للتكلم بشأن موضوع غير مدرج في جدول أعمال اللجنة.

أود أن أبلغ اللجنة بأننا تلقينا خبرا مفاده أن رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عرفات سيقومان قريبا بالتوقيع على اتفاق في البيت الأبيض. وأعتقد أن هذا خبر طيب جدا بالنسبة لنا جميعا هنا. وأود أن أعرب في هذه المناسبة عن التقدير للرئيس كلينتون وحكومة الولايات المتحدة على الجهود التي يبذلانها من أجل المساعدة على تحقيق هذا الاتفاق. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير للدور القيادي الذي تضطلع به مصر والرئيس مبارك في عملية السلام. ونقدر أيضا دور الاتحاد الأوروبي ودعمه المستمر في هذه العملية. وأخيرا، نقدر التدخل الشخصي لصاحب الجلالة الملك حسين، ملك الأردن. وإنني أعلم أن جميع الوفود ستنضم إلينا هنا في تمني دوام الصحة الجيدة للملك حسين وفي الإعراب عن تمنياتنا الطيبة لشعب الأردن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل إسرائيل على ذلك الخبر. فهو خبر لا يسعه إلا أن يبعث على شعور الوفود في اللجنة الأولى بسرور كبير.

هل يريد أي وفد آخر أن يتكلم بعد ظهر هذا اليوم؟

السيد فيليتشيو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكر بإيجاز مشروعي القرارين اللذين سننظر فيهما هذا العام في اللجنة الأولى.

مشروع القرار الأول A/C.1/53/L.2 هو "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا". أود أن أهنئ وفود أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان على تقديمها مشروع القرار، وأن أعلن أن حكومتي قررت المشاركة في تقديمه. ونحن نعتبر أن مشروع القرار يسلك الاتجاه نفسه الذي تسلكه السياسة التي تعتمدها حكومتي بشأن الانتشار ونزع السلاح النوويين.

وأود أيضا أن أذكر مشروع القرار الذي نقدمه اليوم بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي. وأود أن أشكر الوفود التي شاركت في المشاورات المكثفة التي أجريت في الأيام القليلة الماضية على ما تحلت به من مرونة وما قدمته من إسهام إيجابي

في التوصل إلى وضع نص نعتقد أنه سيحظى بدعم أوسع هذا العام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بما أنه لا يوجد أي وفد آخر يرغب في الكلام، أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تلقيت حتى الآن إخطارات عن ثلاثة مشاريع قرارات فقط ترغب الوفود في تمديد الموعد النهائي لتقديمها حتى يوم الاثنين في الساعة ١٨/٠٠. الأول معنون "نزع السلاح النووي"، وتقدمه ميانمار. والثاني، معنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية"، مقدم من أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا وسلوفينيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا وآخرين. ويتعلق الآخر بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، ومقدم من بلدان عدم الانحياز. وهذا يعني أن هناك حتى الآن ثلاثة استثناءات فقط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إذن يمكننا أن نعرب عن سرورنا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بالأمس. وقد أرجئ تقديم ثلاثة مشاريع قرارات حتى يوم الاثنين. أما جميع مشاريع القرارات الأخرى فيجب أن تسلم إلى الأمانة قبل الساعة ١٨/٠٠ من اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

- - - - -